الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

5 **ربيع أول** 1440 –13 **نوفمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشرقية»: عزل أعمدة الكهرباء لحماية الأرواح خلال الأمطار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4611664

الدمام – فوزان آل يتيم |منذ 5ساعات في 13 نوفمبر 2018 -اخر تحديث في 12نوفمبر 2018 / 20:05
ناقش أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير أمس)الإثنين)، مع شركة متخصصة في مجال عزل الأعمدة وحمايتها، الأعمال التي تقوم بها هذه الشركة لتطبيق هذه التقنية في مجال العزل، ضمن الدارسة التي تقوم بها الأمانة لحماية مرتادي الحدائق والواجهات، وبخاصة صغار السن من تعرضهم التماس الكهربائي أثناء هطول الأمطار أو الرش.
وتناول الاجتماع الآلية التي يتم العمل بها وتطبيق هذه التقنية في حماية مرتادي هذه الأماكن ومدى فعاليتها في هذا الجانب، إذ ستطبق هذه التقنية في أحد الحدائق تمهيداً لتعميمها بكل المتنزهات والحدائق بالمنطقة.
بدوره، قال الجبير إن بلدية القطيف تعمل على إنجاز 23 مشروعا بلدياً راوحت بين الصيانة والتطوير وسفلتة الطرق وإنارتها، وإنشاء مرافق خدميّة من بينها مبانٍ إدارية ومراكز حضارية، وتسوية مقابر وإنشاء مغاسل موتى، وإنشاء أسواق للنفع العام، وتطوير المناطق المركزية في مناطق متعددة شملت معظم مدن وقرى المحافظة، ما أسهم في اكتمال نسبة كبيرة من إجمالي مشاريع البلدية التي تسعى لتنفيذها.
وأبان الجبير أن المشاريع الجاري تنفيذها سيكون لها انعكاسات إيجابية تنموية على البلدات والمواطنين، متوقعاً اكتمال المزيد من المشاريع القائمة في القطيف بنهاية العام المالي، كاشفاً أن كلفة المشاريع تبلغ 244 مليون ريال، وتراوح نسبة إنجاز هذه المشاريع بين ستة و99 في المئة.
وأشار إلى أن بلدية القطيف تنفذ مشروع إنشاء مركز الأمير سلطان الحضاري، ومشروع سفلتة وأرصفة وإنارة، ومشروع إنشاء مسلخ بأبو معن، ومشروع إعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بتطوير منشآت تابعة للبلدية، ومشروع تحسين وتطوير المناطق المركزية في مدن وقرى المحافظة، ومشروع ردم وتسوية ضاحية الملك فهد.

تفعيل اتفاق العقوبات البديلة في ٠ مكة» في حوادث المرور

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4611665

مكة المكرمة - خالد الحميدي | منذ 4 ساعات في 13 نوفمبر 2018 - اخر تحديث في 12 نوفمبر 2018 / 20:07
فعلت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة وإدارة المرور في العاصمة المقدسة أمس (الإثنين)، اتفاق الشراكة المجتمعية الذي وقع في شهر آذار (مارس) الماضي بين برعاية أمير منطقة مكة المكرمة بالإنابة عبدالله بن بندر بن عبدالعزيز.
وأوضحت «صحة مكة» بأن تفعيل الاتفاق سيتم في ثلاثة مستشفيات حكومية تستقبل الحوادث المرورية، هي: النور، الملك فيصل، والملك عبدالعزيز، وانطلق من مستشفى النور التخصصي بغرض ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية وأهمية المسؤولية المشتركة بين الجانبين، لرفع مستوى الوعي المروري للفئات المستهدفة بأخطار الحوادث والآثار والأضرار السلبية المترتبة عليها.
ويهدف الاتفاق إلى تبادل المنافع وتعزيز التعاون لبناء المواطن وتنشئته ضمن الضوابط والأنظمة التي تكفل تنظيم هذا النوع من الشراكات، لخفض معدل الحوادث المرورية، وتطبيق الأنظمة على المخالفين.

وتضمن الإتفاق إقامة برامج توعوية تثقيفية للفئات المستهدفة من الجماهير وتطوير القائم منها وفق آليات يتم الإتفاق عليها بين الطرفين، كما يمكن للجهات الأخرى الإنضمام لهذه البرامج لأهمية التوعية المرورية وأثرها على الفرد والمجتمع، إذ تتولى إدارة المرور توجيه المخالفين إلى إدارة المشاركة المجتمعية في «صحة مكة.«
ويقوم المخالف بتنفيذ عدد من الأنشطة الاجتماعية داخل المستشفيات في المدن والمحافظات، كما يُعطَى دورات ومحاضرات توعوية توضّح خطورة التهور والسرعة الجنونية والتجاوز الخاطئ وخطرها على الطريق، مع مشاهدة بعض الصور عن أسباب الحوادث.
ويستمع المخالف إلى شرح عن كيفية الالتزام بقواعد وأنظمة السير، وآثار الحوادث المرورية على نفسية المصاب وذويه والآثار الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى أنه يشارك في زيارة مصابي الحوادث.

الحياة
AL HAYAT

السجن والغرامة عقوبة التقصير في مكافحة العدوى بعيادات الأسنان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4611628

الرياض - صديق البخيت | منذ 11 ساعة في 12 نوفمبر 2018 - اخر تحديث في 12 نوفمبر 2018 / 17:30
توعدت وزارة الصحة مرتكبي المخالفات في عيادات الأسنان بعقوبات مالية والسجن، مشيرة إلى أنها بدأت حملة توعية حول الممارسات المخالفة في عيادات الأسنان، وستطلق حملة رقابية على العيادات في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري لرصد المخالفات.
وأوضحت الوزارة أن أبرز المخالفات التي تقع فيها عيادات الأسنان تتمثل في القصور في مكافحة العدوى، وعدم وجود ترخيص للعيادة أو أنه منتهي، وعمل الكوادر من دون تسجيل مهني أو ترخيص مزاولة مهنة، وأيضاً تجاوز الاختصاص.
وبينت الوزارة أن العقوبات التي ستطبق في حق العيادات المخالفة تتضمن سجن الممارس لمدة ستة أشهر، وغرامة تصل إلى 100 ألف ريال للممارس و150 ألفاً للمؤسسة الصحية، وسحب ترخيص الممارس والمؤسسة، ومنع المؤسسة من الترخيص لمدة سنتين، إضافةً إلى عقوبة إغلاق المؤسسة.
وكانت وزارة الصحة أنشأت وكالة الالتزام التي تتولى متابعة الالتزام بالأنظمة وأخلاقيات المهنة في القطاعين الصحي العام والخاص، بهدف تفعيل الرقابة والتحقق من مدى التزام القطاع الصحي.
من ناحية أخرى، نظمت الوزارة حملة لتطعيم منسوبيها ضد الإنفلونزا الموسمية شملت جميع منسوبي ديوان الوزارة.
وأعلنت الوزارة بدء تنفيذ حملة وطنية للتطعيم ضد الإنفلونزا الموسمية، اعتباراً من 14 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، ووجهت دعوتها لأفراد المجتمع كافة إلى المبادرة للحصول على تطعيم الأنفلونزا عبر مراكز الرعاية الأولية، والمستشفيات التابعة للوزارة وفعاليات التطعيم المقامة في المراكز التجارية، مبينةً أن تطعيم الأنفلونزا يقلل الإصابة بالإنفلونزا بنسبة تفوق 60 في المئة، كما أنه يقلل احتمال دخول المستشفى بغرض التنويم بسبب الأنفلونزا بنسبة 80 في المئة.
يذكر أن اللقاح يُعطى لمن يرغب في تجنب الأنفلونزا الشديدة ومضاعفاتها، في بداية فصل الشتاء من كل عام، علماً أن الفئات الأكثر عرضة للأنفلونزا هي: الأطفال أقل من خمس سنوات، والنساء الحوامل، ومرضى السكري، ومرضى الربو، ومرضى القلب المزمنة وأمراض الكبد المزمنة.

حسم نظام الشركات المهنية وإلزام التأمينات برفع خطتها الاستثمارية لمجلس الوزراء

مطالب بتأهيل السعوديين لـ"نيوم" و"القديّة" و"البحر الأحمر»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1717609

يستمع مجلس الشورى الثلاثاء المقبل إلى وجهة نظر لجنة التعليم في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وقد تأكد لـ"الرياض" تمسك اللجنة بتوصياتها التي طالبت المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المشرفة والمنفذة لمشروعات "نيوم" في منطقة تبوك، والبحر الأحمر والقدية، وغيرها من المشروعات المستقبلية، والبدء في تطوير برامجها وخططها الدراسية بما يفي بسد احتياجاتها من الكفاءات الوطنية المهنية والفنية، منبهةً اللجنة على أهمية توفير المزيد من أبناء وبنات الوطن المؤهلين للعمل في المشروعات الطموحة لتحقيق رؤية المملكة وأهداف برنامج التحول الوطني.

وفي مناقشات المجلس لتقرير مؤسسة التدريب التقني والمهني نبه مساعد الفريان على أهمية إجراء دراسة عاجلة لمعرفة أسباب ارتفاع نسب تسرب طلاب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ووضع الحلول المناسبة الفاعلة، وأشار إلى تسرب 27 % من طلاب برامج كليات التقنية للبنين، و23 % من المعاهد الصناعية والتشييد، و19 % من كليات التقنية للبنات، و18 % من كليات التقنية لدرجة البكالوريوس، وقال "الملاحظ وللأسف الشديد الضعف الكمي والنوعي في وجود خريجي برامج المؤسسة في الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص الكبيرة والصغيرة منها."

وفي الجلسة الثانية من السنة الثالثة من دورة الشورى السابعة يصوت الأعضاء الثلاثاء المقبل على الموافقة على مشروع نظام الشركات المهنية المعدل والذي تضمن ثلاثة تغييرات جوهرية، وهي السماح بتأسيس شركات مهنية متعددة الاختصاصات منها على سبيل المثال (إداري، ومالي، واقتصادي، وقانوني (وذلك لتمكينها من منافسة الشركات المهنية العالمية التي توفر خدمات متعددة، وكذلك تأسيس شركات مهنية تتخذ أياً من الأشكال الآتية (الشركات التضامنية التي يجيزها نظام الشركات المهنية الحالي - شركة التوصية البسيطة -الشركة ذات المسؤولية المحدودة - شركة المساهمة المقفلة - السماح بمشاركة أشخاص غير مهنيين (مستثمرين ماليين) في الشركة المهنية بهدف توفير التمويل اللازم لتأسيس الشركة واستمرارها)، وحسب تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة يتكون النظام من 29 مادة ويهدف إلى مراجعة الأنظمة وتطويرها، لأجل تطوير قطاع الشركات المهنية في المملكة وتمكين هذه الشركات من النمو والمنافسة، لما لها من دور كبير في خدمة الاقتصاد الوطني وتوطين الخبرات.

وينتقل مجلس الشورى بعد ذلك إلى مناقشة تقرير اللجنة المالية في شأن مقترح تعديل الفقرة السابعة من المادة 12 من نظام التأمينات الاجتماعية والتي تنص على أن مهام مجلس إدارة المؤسسة "وضع وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة، وإقرار المجالات التي يراها مفيدة لتوظيف هذه الأموال ضمن نطاق هذه الخطة"، والمقدم من العضو محمد الجرباء، وقد علمت "الرياض" رفض اللجنة إلزام التأمينات الاجتماعية برفع خطتها العامة لاستثمار أموالها والمجالات التي يراها مفيدة لتوظيف هذه الأموال ضمن نطاق خطتها، إلى مجلس الوزراء للاعتماد، وتوصيتها بعدم ملائمة مقترح العضو الجرباء الذي يحتوي مضمونه إرجاع جميع المؤسسات الاستثمارية إلى مجلس الوزراء، وبررت عدم الموافقة على المقترح بأن مجلس الوزراء لديه من المهام الكبيرة لإدارة شؤون الدولة مما يجعل من غير المناسب إضافة مثل هذا

المقترح إلى مهامه، كما أن أغلب المؤسسات الاستثمارية يتولى مجلس إدارتها اتخاذ القرارات الاستثمارية أو يقوم بتشكيل لجنة متخصصة من أعضاء ومتخصصين بمجال الاستثمار لتولي إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاستثمار.
ويستهل الشورى جلسة الأربعاء المقبل بالاستماع لوجهة نظر اللجنة القضائية تجاه ملحوظات وأراء الأعضاء بشأن أداء وزارة الشؤون الإسلامية ويصوت بعد ذلك على توصيات لتفعيل استراتيجية المملكة العربية السعودية للعمل الإسلامي في الخارج - وهي تأكيد على قرار للشورى صدر عنه قبل أربع سنوات - وتقويم أعمال التوعية الإسلامية وتطويرها في الحج والعمرة والزيارة، ودراسة إمكانية تحديد نسبة من التكلفة التقديرية لبناء الجامع أو المسجد المتبرع ببنائه، وإيداع المبلغ لصالح الصندوق الوقفي لعمارة المساجد وصيانتها وتشغيلها، والنظر في إمكانية أن يخصص المبلغ وريعه لصالح المسجد نفسه، وإصدار لائحة لبناء وتطوير الجوامع والمساجد تتضمن المعايير والضوابط والتصاميم الداخلية والخارجية لبناء الجوامع والمساجد وخدماتها بما يحافظ على مظهرها الإسلامي اللائق بها، وحثت الوزارة على تفعيل اختصاصاتها ومهامها الإشرافية على مساجد الطرق خارج المدن، ودعم المؤسسة الخيرية للعناية بمساجد الطرق مالياً وتفويض بعض المهام إليها.

أمير جازان: نؤمن بدور المرأة السعودية وندعمها لإبراز قدراتها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/598467

سعيدة جماح - جازان
قال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان في تصريح خاص بمناسبة انعقاد ملتقى جامعة جازان للقيادات النسائية صباح اليوم الثلاثاء، إن رعاية الملتقى تأتي لإيماننا بأهمية الدور المهم للمرأة السعودية وأن الدور الذي تقوم به في المرحلة الحالية هو مشرف ومهم ويعكس الدعم الذي تحظى به من القيادة الرشيدة.
وأكد الأمير محمد بن ناصر أهمية العمل على إيجاد ثقافة مجتمعية تتولى دعم المرأة وبيان قدراتها التي اكتسبتها نتيجة لتميزها بالإتقان والإخلاص في المهام والأعمال المناطة بها.
ونوه سموه بالجهود التي تبذلها جامعة جازان في تنمية المجتمع وتمكين المرأة ونشر ثقافة الإبداع في أوساط الشباب والشابات، وقال: الإعداد لإقامة هذا الملتقى محل إعجابنا لأهمية مثل هذه الملتقيات في دعم مسيرة الوطن الطموحة.
وأضاف الأمير محمد بن ناصر بأن جامعة جازان وعبر 23 كلية أدت دورًا بارزًا ومهمًا في نشر المعرفة وإتاحة المجال لشابات الوطن للالتحاق بالعديد من البرامج والتخصصات التي تواكب ما يشهده الوطن من تطور في شتى مجالات الحياة والاقتصاد تفعيلًا لبرامج وخطط رؤية المملكة 2030، في ظل دعم قيادتنا الحكيمة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله-.

تدريب 26 امرأة على تعزيز ونشر ثقافة الحوار الحضاري عبر برنامج نظمته أكاديمية الحوار في الرياض

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/598468

علي السهيمي - الرياض

نظّمت أكاديمية الحوار للتدريب التابعة لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أمس وأمس الأول برنامجًا تدريبيًّا بعنوان: «الحوار الحضاري.. لتكن محاورًا حضاريًّا»، وذلك لتعزيز ونشر ثقافة الحوار والتواصل الحضاري مع الآخر المختلف معنا ثقافيًّا وحضاريًّا.

وشارك في البرنامج الذي قدمته المدربة نوال العيسى على مدى يومين بقسم التدريب النسوي في مقر الأكاديمية بالرياض (26) متدربة.

ويهدف البرنامج الذي اشتمل على ثلاث وحدات تدريبية، هي مرحلة التأسيس ومرحلة التنفيذ ومرحلة التقويم، إلى تنمية مهارات الاتصال والحوار مع أتباع الحضارات والثقافات الأخرى، والتعرف على أساسيات نجاح الحوار مع الآخر، واكتساب مهارات الحوار وأساليبه، وتقويمه ومدى التأثير والتأثر به.

وفي بداية البرنامج، استعرضت المدربة نوال العيسى مفهوم الحوار الحضاري والقيم الأساسية للحوار الحضاري، وكيفية التحاور مع الآخرين المختلفين معنا ثقافيًّا وحضاريًّا، إضافةً إلى كيفية تعريف الآخر بك وبحضارتك، وطريقة التعامل مع القضايا الحضارية والمشتركات الإنسانية، وكيفية تأهيل المتدربات ليكن محاورات حضاريات.

وأشارت إلى أهمية تعزيز ثقافة الحوار الحضاري من خلال وضع خطوات إجرائية لفهم عملية الحوار، والمشاركة فيها، واستثمارها بما يعود على الفرد والمجتمع والوطن بالنفع، واستعمالها وسيلة للتعرف على الآخر، فضلًا عن تحديد أولويات تحسين صورتنا الذهنية أمام الآخرين، وأن نبني جسورًا معه للتواصل والحوار، وتعريفه بنا وبحضاراتنا وديننا.

وقدمت المتدربات المستفيدات من البرنامج التدريبي شكرهن لأكاديمية الحوار التابعة لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني على إتاحته الفرصة لهن للمشاركة، مشيرات إلى هذا البرنامج والبرامج الأخرى الخاصة بالتدريب على الحوار الحضاري هي إكمال لجزء مهم من رسالة المملكة وإبراز لجهودها في المجال العالمي لنشر ثقافة الحوار.

إحلال آخر دفعة من أطباء الأسنان غير السعوديين خلال شهرين

وزير الصحة: شمول جميع السعوديين بالتأمين المجاني خلال 5 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1685403

»عكاظ» (جدة@okaz_online)

أفصح وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، عن مشروع «مركز التأمين الوطني» لتوفير خدمة التأمين الطبي للمواطن، مؤكدا أن جميع السعوديين سيكون لديهم تأمين طبي شامل، ليس انتقائيا، مجانا على كل الأمراض بنسبة 100% خلال 5 سنوات.

وقال الربيعة في برنامج «مع الصورة» الذي يعرض على قناة «روتانا خليجية» أمس (الإثنين)، إن التأمين أحد مستهدفات رؤية 2030 ومن الأمور التي يتابعها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان شخصيا، والتأمين التجاري عندما صمم ليغطي الحالات الشائعة فالأمراض المستعصية لا يغطيها، وزراعة الأعضاء لا يغطيها، وبعض الأسنان لا يغطيها، مضيفا: نحن نريد تأمينا متكاملا بأسلوب قائم على الوقاية، فالمواطن يستحق تأمينا أفضل وتغطية شاملة وخدمة مميزة، ولا أقبل بأن يتحول المواطن السعودي لفأر تجارب في الخارج، ونعمل على توفير كافة العلاجات بالمملكة.

ولفت إلى أن «توفير الدواء للمواطن من أهم أولوياتي، والوصفة سوف تأتيك بطريقة إلكترونية، ويمكن صرفها من أي صيدلية مجانا.«

وأقر الوزير بأن بعض المراكز الرعاية الأولية لا ترقى إلى مستوى الطموح، ولا أن تكون في بلد مثل السعودية، وتحتاج إلى تطوير جذري وكبير، وهي ضمن المستهدفات، مبينا «قبل سنتين كانت 50% من المراكز الرعاية مستأجرة، والآن وصلت إلى 30%»، محددا في الوقت ذاته مستوى المستشفيات العامة بـ«المتوسط.«

وأشار الربيعة إلى أنه ستكون هناك تجمعات طبية، وستتحول المستشفيات مع المراكز إلى تجمعات سيخدم كل واحد منها قرابة مليون شخص، وسيكون هناك نحو 20 تجمعا طبيا في جميع أنحاء المملكة متكاملة في الخدمة، مبينا أن نموذج الرعاية الصحية الجديد قائم على تحفيز هذه التجمعات بمقابل الخدمة المقدمة للمريض، بناء على تعزيز الصحة.

وأكد الوزير أن رؤية المملكة 2030 تهدف لنقلة نوعية في الخدمة الصحية، للارتقاء بمتوسط العمر إلى 80 عاما، من خلال نموذج رعاية صحية جديد قائم على «المواطن» وليس على «العلاج»، كما أن نموذج الرعاية الصحية الجديد يذهب للمواطن ويقدم له الخدمة، ولا يجعله «يتبعثر» لأجل الحصول عليها.

وكشف وزير الصحة عن إحلال آخر دفعة من أطباء الأسنان في الوزارة من غير السعوديين خلال شهرين.

وعن نموذج الرعاية الصحية الجديد، وتأثيره على موظفي الوزارة، قال الربيعة: «زملائي في الوزارة هم محور اهتمامي الأساسي، ولن يتضرر أحد منهم من نموذج الرعاية الصحية الجديد، وسيتم نقلهم جميعا للتجمعات الصحية الجديدة بحوافز أفضل وتريب أفضل.«

وأوضح الربيعة أن نسبة الوفيات والإصابات في الحوادث المرورية انخفضت بنسبة الثلث تقريبا خلال العامين الماضيين، مبينا أن التدخين أخطر على حياة السعوديين من الحوادث، ويسهم في تقصير عمر المواطن 10 سنوات كاملة.

الشراري لـ"عكاظ": قدّمت المقترح قبل 3 سنوات ولا يزال لدى اللجنة الأمنية

حالات الغرق مستمرة.. ماذا ينتظر "الشورى" لإقرار معاقبة "المتهورين"؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1685483

عبدالله آل هتيلة (أبها@ahatayla2011)

لم يكن مدير عام الدفاع المدني الفريق سليمان العمرو بحاجة إلى أن يعلن تشكيل لجنة مختصة لسن قوانين تعاقب قائدي المركبات المتهورين في الأودية والسيول نتيجةً لهطول الأمطار، رغم تحذيرات الدفاع المدني بضرورة الابتعاد عن مجاري الأودية، وعدم المجازفة بالنزول إلى بطونها نتيجة التقلبات واستمرار الحالة المطرية على بعض المناطق ومحافظاتها وجريان الكثير من السيول في مسارات الأودية الطبيعية، لو أن مجلس الشورى أقر المقترح الذي تقدم به عضو المجلس السابق الدكتور حامد الشراري، المتضمن إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني بشأن معاقبة المتهورين من الشباب والأسر في الظروف المناخية القاسية، بهدف الحد من حالات التهور في قطع مجاري السيول والأودية في الظروف المناخية القاسية، لأن هذه التصرفات لن تعرض أصحابها فقط لخطر الموت، بل تعرض أيضا حياة رجال الدفاع المدني للخطر. وأكد الدكتور حامد الشراري لـ«عكاظ»، أنه قدم المقترح لرئيس مجلس الشورى قبل 3 سنوات، وتمت الموافقة على ملاءمته قبل عام تقريباً. مشيراً إلى أنه ما زال لدى اللجنة الأمنية في المجلس. وأوضح أنه لم يقدم المقترح إلا بعد دراسته مع استشاريين وقانونيين في مجلس الشورى، لافتاً إلى أن المبررات محكمة.

وكان الدكتور الشراري قد أوضح أن المقترح يستهدف معاقبة المستهترين والمغامرين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالة الفيضانات والسيول والحرائق والعواصف وأمواج البحار، وكذلك صعود الأماكن الخطرة كالجبال الوعرة أو شديدة الانحدار، مشيراً إلى أن المقترح، سيعاقب على النزول للحفر العميقة والصعود إلى الجسور العملاقة والمباني العالية، وكذلك الغوص، دون إذن مسبق أو عدم الحصول على الرخص لممارسة هوايات رياضية معينة من الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى التهور بقيادة المركبات.

ورغم أن مجلس الشورى بحث المقترح، ووافق بالأغلبية على ملاءمة دراسته، إلا أنه لم يُقر حتى الآن، رغم حالات الغرق في الأودية والشعاب، وتسجيل حالات تهور غريبة في السيول الجارفة دون وجود نظام رادع لمن يغامرون بأرواحهم وغيرهم، في محاولات استعراض تنتهي إلى الغرق. وتنص تفاصيل المشروع على أنه في الآونة الأخيرة ازداد عدد المغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين بشكل ملحوظ، غير مكترثين بتوجيهات وتنبيهات الجهات الأمنية المنوط بها الإنقاذ في حالات الكوارث والظروف المناخية القاسية، ومن أبرز الحالات التي انتشرت أخيراً على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أثارت استياء المتابعين والمواطنين، إقدام مجموعات من الشباب وبعض أرباب الأسر على اجتياز الأودية والشعاب في أوقات السيول الشديدة، والتنزه داخل تلك الأودية أثناء هطول الأمطار الغزيرة، دون اكتراث بأرواحهم أو بمن معهم، وإشغال الجهات الأمنية بإنقاذهم. ويرى الشراري، أن هذه الممارسات المهلكة ما زالت مستمرة وفي ازدياد دون رادع نظامي يحد منها، فجاء هذا المقترح مادةً جديدةً تضاف لنظام الدفاع المدني، ليردع هؤلاء المستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين بعقوبات مناسبة.

ومن الدواعي الأساسية التي استند عليها عضو المجلس السابق في تقديم هذا المقترح، ضمان حماية أرواح الناس من خلال العقوبات الرادعة، إضافة إلى عدم وجود نظام «قانون» يؤطر عقوبة للمغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالات الكوارث والظروف المناخية القاسية، إذ لم يتضمن نظام الدفاع المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 10 بتاريخ 10/ 5/ 1406، أي مادة واضحة تتعلق بمعاقبة المغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالة الكوارث والظروف المناخية القاسية.

نص المادة المقترح إضافتها لنظام الدفاع المدني

«كل شخص يقوم بعمل -سواء كان في حالة الكوارث أو في جميع الأحوال- وينطوي هذا العمل على المخاطرة بنفسه أو بماله أو بمرافقيه أو الغير يكون مسؤولاً، ويعاقب وفقاً لأحكام هذا النظام، ويستثنى من ذلك منسوبو الدفاع المدني والمتطوعون ومن في حكمهم».

الأنظمة واللوائح

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1717646

علاء يماني

يعتبر النظام مجموعة القواعد العامة المجردة والمنظمة التي تحكم وتطبق على كافة الأفراد بالدولة، ولا يخرجها من عموميتها إذا جاءت لتنظيم شأن فئة معينة من المجتمع، ويترتب على مخالفة النظام عقوبات محددة تتولى تنفيذها الدولة، وتصدر الأنظمة من السلطة التنظيمية، ويترك تفسير الأنظمة للوائح التنفيذية التي تعرف بأنها مجموعة القواعد التي تتولى شرح قواعد النظام ووضع آليات العمل به، وتصدر اللائحة التنفيذية بقرار من مجلس الوزراء بصفته السلطة التنفيذية، أو قد تصدر اللائحة التنفيذية للنظام من الوزير المختص بتطبيقه، إذا تم النص في النظام على ذلك خلال مدة محددة من تاريخ نفاذ النظام، وتشتمل اللائحة التنفيذية على أحكام نظامية تفصيلية لتلك الأحكام الواردة في النظام، ومكملة له، وبذلك تختلف عن اللوائح التنظيمية التي تصدر لتنظم سير العمل داخل المنشأة ولا تكون تفصيلا لأحكام النظام ولا تتعلق بحقوق الأفراد.

وتتعدد الأدوات التنظيمية حيث يأتي الأمر الملكي في مقدمتها وهو يمثل الإرادة الملكية التي تصدر في شكل قرار مكتوب بطريقة معينة في أمر من الأمور دون مشاركة مجلسي الوزراء والشورى يعبر عن إرادة الملك المباشرة والمنفردة ويحمل توقيع الملك - حفظه الله - بصفته ملكاً، والتوجيه الملكي إرادة ملكية يعبر عنها الملك شفاهة أو كتابة وليس له شكل محدد لمتابعة أمر معين ويبلغ للجهة المختصة كتابةً، والمرسوم الملكي يمثل الإرادة الملكية التي تصدر في شكل قرار مكتوب بطريقة محددة يعبر عن إرادة الملك بصفته ملكاً بالموافقة على موضوع سبق بحثه في مجلسي الوزراء والشورى مثل الموافقة على إصدار الأنظمة، والأمر السامي قرار مكتوب وليس له شكل محدد يُوقعه الملك بصفته رئيساً لمجلس الوزراء أو نائبه وغالباً ما يتعلق بتوجيه السياسات العامة وإدارة الدولة، وقرارات مجلس الوزراء قرارات مكتوبة صادرة عن مجلس الوزراء وتحمل توقيع رئيس المجلس أو نائبه.

وكما أسلفنا فإن الأنظمة التي تصدر من السلطة التنظيمية يتم تفسيرها عن طريق اللوائح التنفيذية التي تعتبر الوسيلة التي تفعل بها مواد النظام ليكون قابلاً للتنفيذ، وتتميز بالمرونة لتتلاءم مع الوقائع المتجددة دون تجاوز أو مخالفة للنظام أو إيجاد أحكام غير منصوص عليها في النظام نفسه، بمعنى أكثر وضوحا ألا تتضمن اللوائح والتعاميم لنصوص غير موجودة في النظام أو أحكام سكت عنها النظام لأسباب معينة، وإلا أصبحت هذه اللوائح والتعاميم تمثل أحدى صور مخالفة النظام الذي أصدرت لتفسيره وشرحه، وتجاوزاً لصلاحيات السلطة التنفيذية.

ونخلص إلى أنه إذا كانت الأنظمة تتضمن القواعد الأساسية، فإن اللوائح التنفيذية تختص بتفسير هذه القواعد وشرحها وتحديد آليات العمل بها دون تجاوز أو إضافة أحكام لم يقصدها النظام، كتجريم واقعة أو استحداث عقوبة أو تحديد شروط

لم يقصدها النظام ولا يتطلبها، وتبقى رقابة القضاء الإداري على مشروعية القرارات الإدارية وسلامتها من العيوب سواء من ناحية الاختصاص أو الشكل أو السبب أو عدم مخالفة النظام أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وهو ما يعرف بسلطة الإلغاء ضمانة لعدم التعسف في تفسير أو تطبيق الأنظمة، وبالجملة نعتقد أن عدالة وثبات الأنظمة وحماية الحقوق والمراكز القانونية المستقرة هو مناط تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الجاذبية الاستثمارية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

تخيل يا وزير العمل..؟!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 ربيع أول 1439هـ - 13 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/598431

إبراهيم علي نسيب

أبو رجاء يا معالي وزير العمل هو رجل جاء إلى بلدنا وكان ضيفاً مثالياً في سيرة عمل امتدت لأكثر من «30» عاماً، ظل فيها يعمل ويكسب رزقه من تمر يديه، ومن سوء الطالع أنه وقع في الأخير مع صاحب عمل أتعسه جداً وعذبه كثيراً لدرجة أنه لم يدفع له رواتبه لأكثر من نصف عام!!، وحين لجأ لي قررت مساعدته ومن ثم أرسلته إلى مكتب العمل في جدة وهناك بالفعل سرَّعوا معاملته والتي انتهت به إلى المحكمة وقضيته هو أنه يريد أن يغادر في خروج نهائي وصاحب العمل يرفض أن يأتي للمحكمة وشرطه الظالم هو أن يدفع أبو رجاء كل الرسوم ويتنازل عن حقوقه كلها مقابل الخروج النهائي.. ومن ينصف من؟.!

هذه قصة مؤسفة يا وزير العمل لرجل (لا) يملك شيئاً و (لا) يستطيع البقاء ليوم واحد، وخوفه هو أن تبقى قضيته معلقة في ظل تزمت صاحب العمل وإصراره على عدم الحضور للمحكمة. ومن هنا أتمنى مساعدته وكل الذين يشبهونه آملاً في أن تنتهي معاناته ومعاقبة صاحب المؤسسة بعقاب يليق بالذنب لكي (لا) يسيء للوطن هو أو غيره بهكذا أفعال ظالمة، ومثله يستحق أن يُستدعى بالقوة الجبرية.. أليس كذلك؟.!

(خاتمة الهمزة) .. كل ما نحتاجه لعلاج مثل هذه الحالات (هو) قانون ملزم وإجراءات صارمة وسريعة، (لا) بيروقراطية قاتلة تتعامل مع كل الحالات بعيون (لا) تبصر معاناة المتضررين.. وهي خاتمتي ودمتم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 ربيع أول 1440هـ - 13 نوفمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4611746

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 ربيع أوول 1439هـ - 13 نوفمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1717674